

قياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

أ.د. أديب قاسم شندي السعدي م.م. مرتضى حسين لفته البديري

كلية الكوت الجامعة / قسم ادارة الاعمال

Adeeb.q.shandi@alkutcollege.edu.iq

mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq

المخلص :

بالرغم من اهمية الائتمان المصرفي ودوره في التأثير على النمو الاقتصادي الا ان هذا الدور يبقى غير واضح المعالم نوعا ما نتيجة غياب التخطيط والسياسات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية لتفعيل دور الائتمان في الانشطة الاقتصادية لذا فان الدراسة كانت كمحاولة لإثبات دور سياسة الائتمان المصرفي في تمويل الانشطة الاقتصادية وتطويرها وبيان العلاقة وحجم التأثير بين الائتمان المصرفي كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي متمثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابع في الاقتصاد العراقي ضمن المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) وذلك بأجراء اختبار أستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار الاستقرارية - اختبار جذر الوحدة) واختبار العلاقة السببية(اختبار كرانجر للسببية) وتطبيق اختبار انموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)، فقد اشارت نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع بالنسبة لاختبار جذر الوحدة بان المتغير المستقل(الائتمان المصرفي) قد كان مستقر بالفرق الاول، وكذلك الحال بالنسبة للمتغير التابع النمو الاقتصادي (النتائج المحلي الاجمالي) فقد كان هو الآخر مستقر بالفرق الاول، كما اوضحت الدراسة بوجود علاقة طويلة الاجل في اطار منهجية (VAR) وان معاملات المتغيرات التوضيحية الخاصة بالنتائج المحلي الاجمالي قد اظهرت تأثيراً طردياً ومعنوي احصائياً ومطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، اما بالنسبة لقيمة R2 الخاصة بالأنموذج فقد بلغت (٩٩,٥%) أي ان التغير الحاصل بالمتغيرات التوضيحية استطاع ان يفسر ما قيمته (٩٩,٥%) من التغيرات الحاصلة بالأنموذج، وان ما مقداره (١,٥%) تعود الى تغيرات من خارج النموذج.

الكلمات المفتاحية: (الائتمان المصرفي ، النمو الاقتصادي ، النتائج المحلي الاجمالي ، أنموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)).

Measuring and analyzing the impact of bank credit on economic growth in the Iraqi economy

Dr. Adeeb Qassim Shendi

Asst. teacher. Mortada Hussein Lafta

Kut University College/Department of Business Administration

Abstract :

Despite the importance of bank credit and its role in influencing economic growth, this role remains somewhat unclear as a result of the absence of highly efficient planning and economic policies to activate the role of credit in economic activities. Therefore, the study was an attempt to demonstrate the role of bank credit policy in financing and developing economic activities. And the

statement of the relationship and the size of the effect between bank credit as an independent variable and economic growth represented by gross domestic product as a dependent variable in the Iraqi economy within the period (2004-2019) by conducting a time series stability test (stability test - unit root test) and a causal relationship test (Cranger test for causality) and applying vector autoregressive (VAR) model test, The results of the expanded Dickey-Fuller test for the unit root test indicated that the independent variable (bank credit) was stable in the first difference, as was the case for the dependent variable economic growth (gross domestic product), it was also stable in the first difference, and the study also showed that there is a relationship Long-term in the framework of the (VAR) methodology, and the parameters of the explanatory variables of the gross domestic product have shown a direct and statistically significant effect that matches the logic of the economic theory. As for the R2 value of the model, it amounted to (99.5%), meaning that the change in the explanatory variables was able to explain its value (99.5%) of the changes in the model, and the amount of (1.5%) is due to changes from outside the model.

Keywords:- (bank credit, economic growth, gross domestic product, vector autoregressive (VAR) model).

المقدمة :

يحظى القطاع المصرفي بدور مهم بالتأثير على الواقع الاقتصادي للبلاد على اعتباره مرتكز اساسي وحيوي بممارسة السياسات الاقتصادية للدولة وان اي تطور اقتصادي للبلاد يمتزج بتطور واستقرار الجهاز المصرفي وان الاختلاف في هياكل الاجهزة المصرفية يمتاز بالاختلاف من دولة لأخرى تبعاً للأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها وحريتها فيما يتعلق بعمليات التخطيط والبرامج الموسوعة من قبل الحكومة ومدى تدخلها بتوجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه، في الغالب فان الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي ومجموعة من المصارف سواء كانت تلك المصارف تجارية او اسلامية او مصارف متخصصة ، فبالنسبة للبنك المركزي يمثل المحور الرئيسي للقطاع المصرفي وهو الذي يكون مسؤول عن عمليات التنظيم فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، كما ان الائتمان المصرفي يمثل احد اهم وابرز الوظائف المصرفية التي تتم ممارستها من قبل المصارف بصورة عامة لذا فهو يكون المحور الرئيسي بالنسبة للإيرادات على اختلاف مصادرها ، ان اهمية الائتمان المصرفي تكمن من خلال الدور الذي تمتاز به في تحقيق احتياجات المنشآت من سيولة بغية التغطية للعمليات الداخلية والخارجية والمؤثرة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، فزيادة كمية الائتمان المقدم من البنك المركزي سيعمل على احداث التضخم اما الانكماش فانه سيؤدي الى عرقلة الاستمرار بالمشاريع وانشطتها وبالتالي انحسار للتنمية الاقتصادية في البلاد لذا لا بد من ان يكون هناك نوع من الموازنة بمنح الائتمان المصرفي وان يمثل الاحتياجات الفعلية للاقتصاد .

مشكلة البحث:- تقوم مشكلة البحث على بيان:- طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) ؟ ، مدى تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي؟ ، هل ان الائتمان المصرفي ذو دلالة احصائية بالتأثير على النمو الاقتصادي ام لا ؟

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية رئيسية تقوم على وجود علاقة ذات تأثير ايجابي (علاقة طردية) بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)، وان الائتمان المصرفي ذو دلالة احصائية بالتأثير على النمو الاقتصادي .

اهمية البحث :- تكمن اهمية البحث من خلال الدور البارز والكبير لعلاقة الائتمان المصرفي بالتأثير على النمو الاقتصادية وبيان دور تلك العلاقة في تحفيز الاقتصاد العراقي عن طريق استعمال الموارد الاقتصادية بصورتها المثلى مما يؤدي الى انعكاس ذلك ايجاباً على النشاط الاقتصادي .

هدف البحث :- يهدف البحث الى جملة من الاهداف والتي تشتمل على :-

- ١- التعريف بسياسة الائتمان المصرفي في العراق ودوره في تمويل وتنمية الانشطة الاقتصادية
 - ٢- تحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ضمن المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
 - ٣- المساهمة في وضع خطط استراتيجية للسياسة المالية من اجل تفعيل وتنظيم دور الائتمان المصرفي في تنمية القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود في العراق
 - ٤- قياس اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ضمن المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩)
- المبحث الاول :- الائتمان المصرفي والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)**

أولاً :- مفهوم الائتمان المصرفي :- يعرف الائتمان المصرفي على انه تلك القروض التي تقوم البنوك التجارية بمنحها الى عملائها "سواء كانوا افراداً او مؤسسات او بنوك اخرى" كما انه يمثل اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظراً لارتفاع العوائد المتداولة عنه فهو يشير الى كل ما تقدمه البنوك من تسهيلات ائتمانية ممكنة للأفراد وشركات الاعمال "المقترضين" من اجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولآجال محددة ومختلفة مقابل حصول البنوك على عائد معين(علي سعد محمود داود، ٢٠١٢: ٣٠) ، كما ان الائتمان المصرفي يعتمد على مبدأ التخطيط الشامل لاقتصادات الدول اذ عرف على انه مجموع العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي والتي تحدث عند انتقال القيمة من شخص او مشروعات او دول معينة الى اخرين وذلك لاستمرارها المؤقت بالسداد الاجباري مع دفع فائدة مقابل ذلك، ويعتمد الائتمان المصرفي على اشكال متعددة منها القروض بالدرجة الاولى والتسهيلات الائتمانية والمساهمات في المشاريع الصناعية وكذلك فتح الاعتمادات المستندية(فلاح حسن عداي ومؤيد عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٦: ١٢٣). الائتمان المصرفي يمثل قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة أجله مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً(خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطرد، ٢٠٠٦: ١٦٧). اذاً هو

يمثل تلك الثقة التي يوليها البنك لعملية ائحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال مدة زمنية معينة مقابل عائد متفق عليه(فليح حسن خلف، ٢٠٠٤: ٢٦٣).

ثانياً :- أهمية الائتمان المصرفي :- تبرز أهمية الائتمان المصرفي من خلال ملاحظة أنه يؤثر ويتأثر بصورة مباشرة وكبيرة على عدة أطراف، فالائتمان يقوم بخدمة الافراد على المستوى الشخصي او العائلي، كما انه يقوم بدعم اعمال الاشخاص المهنيين والشركات والذي يكون في نفس الوقت المحور الاساس لعمل المصارف التجارية بالإضافة الى ان الائتمان يساعد على زيادة الانتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق التوازن النقدي. ومن هنا يمكن ان ننظر لأهمية الائتمان وتأثيره من خلال وجهة نظر الاطراف الأتية(محمد كمال عفاتة، إدارة الائتمان المصرفي، ٢٠١٩: ١٩) :-

أ- الزبون :- من وجهة نظر الزبون وعلى المستوى الشخصي او العائلي فانه يتم الحصول على الائتمان على شكل سلف او قروض يعمل على المساعدة في مواجهة الحالات الطارئة او الاستثنائية فضلاً عن انه يقوم بدعم الوضع المالي في الحياة الاعتيادية ومن ثم يؤمن الحصول على الاموال اللازمة لتحسين مستواه المعيشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون ان يتسبب في خلق مشاكل مالية طالما ان عملية الدفع تتم بصورة أجلة ولاسيما عندما يتم التخطيط لاستخدام الاموال المقترضة بصورة صحيحة ، لذلك فان البنوك في اغلب الدول تقوم بالتدخل بحياة الفرد وتقوم بمنحهم القروض المختلفة الامر الذي يعمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي والنفسي يضاف الى ذلك الخدمات الائتمانية التي تقدم للزبون كالبطاقة الائتمانية التي تعمل على تسهيل جملة من الامور الحياتية للأفراد

ب- المصارف :- تتأثر بحجم الائتمان الذي تقدمه للأفراد وذلك لان اعمال تلك المصارف تعتمد بصورة رئيسه على كفاءة وحجم المحفظة الائتمانية لديها ومن ثم فانه من الضروري القيام بتنظيم مصادر الاموال لدى البنوك وتوجيهها نحو تلك المحفظة وبحسب المعايير والاسس المصرفية السليمة، فالائتمان هو المحور الاساس للمصارف التجارية على اختلاف انشطتها الاخرى في الحصول على الايرادات المالية وبالرغم من تحقيقه للعوائد الكبيرة الا انه لا يكاد ان يخلو من المخاطر فهو يعد سيف ذو حدين فعندما يكون غير مبني على اسس علمية ودراسات متكاملة فان ذلك يؤدي الى زيادة حجم المخاطر الامر الذي يقود نحو ارتفاع كمية القروض المتعثرة وهذا في نهاية المطاف الى قيام مشاكل كبيرة تواجه المصرف.

ج- النشاط الاقتصادي للدولة :- اقتصاديا يحظى الائتمان المصرفي بدور كبير ومهم فلا يمكن الحديث عن اي تطور ونمو اقتصادي دون ان ننظر الى الجهاز المصرفي ودور المصارف والمؤسسات المالية والتي تأتي عن طريق ادواته المختلفة فله أهمية كبيرة بتخصيص ومنح الائتمان باعتباره حلقة الوصل بين الانتاج المتاح من السلع والخدمات وبين المعروض النقدي والذي يهدف بصورة عامة الى خلق توازن اقتصادي في البلاد فالتوسع بالنشاط الاقتصادي محلياً يعمل على توسع التوظيف وتدفع السلع

والخدمات . ان الائتمان يؤثر على الحالة الاقتصادية للبلاد فعندما يكون هناك توسع غير مخطط وبدون ضوابط فانه سيعمل على انتشار ظاهرة التضخم النقدي الامر الذي يعقد من تنفيذ خطط المشاريع ومن ثم يؤثر سلبا على الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً :- مزايا الائتمان المصرفي :- للائتمان المصرفي أهمية كبيرة بتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة غير المباشرة بزيادة معدلات النمو ورفع مستويات التطور الاقتصادي على اثر ازدياد الطلب على القروض المصرفية والتعاملات المصرفية ومن هنا فالائتمان المصرفي يحظى بعدة مزايا يقدمها للاقتصاد الوطني ابرزها(علي كنعان ،٢٠١١: ١٧٤):-

١- يساعد البنك المركزي على التحكم بالسياسة النقدية ، فمع ارتفاع حجم الائتمان سيزداد حجم الادخار والودائع المصرفية وتزداد قدرة البنك المركزي بمعالجة حالات التضخم او الركود بالتحكم في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

٢- يساهم بتحويل افكار اصحاب المواهب والمخترعين لمشاريع وتطبيقها عملياً .

٣- تطور العادات المصرفية وزيادة الايداعات واستحصال القروض يخفض استعمال النقود الورقية والمعدنية ويزيد استخدام النقود الخفية، لا بل يلغي استخدام النقود القانونية

٤- استخدام الائتمان يؤدي الى تخفيض تكرار الازمات الاقتصادية فعند الركود الدولة تزيد الاقراض وتدعم المصارف بهدف خلق الائتمان مما يخفف الاثر السلبي للركود.

٥- يساهم برفع مستوى الانتاج ومساعدة التجار بزيادة عمليات الشراء من المصانع ومساعدة المستهلكين بزيادة مشترياتهم وبالتالي سيزيد الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي والذي ينعكس بالإيجاب على حياة الافراد ومستوياتهم المعيشية .

٦- يزيد انتاجية رأس المال بكونه وسيلة تمويل ملائمة للأموال من شخص لأخر ووسيلة للتبادل وتمويل المدخرات النقدية للأفراد الذين يحتاجون اليها ويحسنون استغلالها .

٧- تحقق المؤسسات بالاعتماد على الائتمان المصرفي وفرة ضريبية وذلك مقارنةً باللجوء للتمويل عن طريق الاكتتاب بالأسهم لان الفوائد على القروض تعد مصروفاً لغاية الضريبة اي انها تخصم من الارباح قبل احتساب الضريبة .

رابعاً:- التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العراقي:- ان التطورات الحاصلة في الاقتصاد العراقي

ما بعد عام ٢٠٠٣ وما شهدته البلاد من حركة انعطاف كبيرة وعلى مختلف المستويات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية فقد مثلت مرحلة جديدة من العمل المصرفي اذ كان الجهاز المصرفي ضمن الفترات السابقة لانهايار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ يعاني من جملة مشاكل وعلى مستويات مختلفة وما تبع ذلك من تشابك في الخطط والسياسات ، فالسياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي لم تحظى بالاستقلالية التامة ولا حتى بالمنهجية الواضحة وان القرارات الصادرة من قبل البنك المركزي كانت خاضعة لهيمنة السياسة المالية وحكومة الدولة ، ولكن بعد تغيير النظام السياسي فقد حصل هناك

جملة من التطورات على مستوى النظام المصرفي والتي من ابرزها اصدار قانون البنك المركزي الجديد والذي على اثره تم منحه الاستقلالية والقيام بدوره المطلوب في عملية الانتقال الى اقتصاد السوق باعتباره ضرورة لا بد منها بغية الانتقال للاقتصاد الوطني. كما تعد المصارف من ابرز المكونات التي يتألف منها النظام المالي في العراق وان مدى التطور في النظام المالي مرهون بحجم الاستقرار والتطور في الجهاز المصرفي ، كما ان الائتمان المصرفي يمثل احد اهم العناصر الأساسية بالنسبة للمصارف في النشاطات الاقتصادية ذلك لكونها تلعب دور رئيسي ومحوري في عملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اعتبارها من اهم مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف وذلك من خلال ارتفاع حجم العوائد التي يتم تحقيقها بالمقارنة مع باقي الاستثمارات ومن ثم تحقيق اكبر قدر من الارباح . ومن اجل بيان طبيعة الائتمان المصرفي وتصنيفاته يمكن ان نقسمه بحسب نوع الائتمان المصرفي الى جزئين رئيسيين هما (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) ، اذ ان الائتمان المصرفي بصورة عامة يتمثل بمجموعة من التسهيلات المصرفية التي يتم منحها للعميل او الالتزام بصرف مبلغ نقدي مقابل الحصول على حقوق التسديد للمبلغ المصروف مع اضافة بعض الفوائد او الرسوم على المبلغ سواء كان ذلك بشكل مضمون او غير مضمون (صادق راشد الشمري، ٢٠٠٦: ٢٤)، لذلك فانه يمكن ان نقسم الائتمان المصرفي الى نوعين من التسهيلات المصرفية هما (المباشرة وغير المباشرة)، اذ ان التسهيلات المصرفية المباشرة تمثل الائتمان النقدي، اما التسهيلات المصرفية غير المباشرة فأنها تمثل الائتمان التعهدي، ومن خلال جدول (١) نرى بان حجم الائتمان المصرفي ضمن بداية فترة الدراسة وحتى عام ٢٠٠٩ كان يتمثل في نوع واحد من التسهيلات المصرفية والمتمثل بالتسهيلات المصرفية المباشرة (الائتمان النقدي)، اما الائتمان التعهدي فلم يكن موجود ضمن تلك الفترة ومن متابعه حجم الائتمان المصرفي نرى بانه قد شهد ارتفاعا من (٨٢٤٦٧٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ الى (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو مرتفع بلغ (١٠٨,٠) وذلك على اثر قيام الحكومة المركزية بمنح رواتب للموظفين بالعملات الأجنبية الامر الذي كان له تأثير كبير على ارتفاع الرغبات لدى اغلبهم بالقيام بعملية ادخار هذه الاموال لدى المصارف وذلك بعد صدور التعاليم من قبل البنك المركزي بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجبه تم اطلاق الحرية للمصارف في مسألة تحديد اسعار الفائدة لدى المصارف من اجل التشجيع على المنافسة في ما بينها وبالتالي رفع قدرة المصارف في جذب الودائع مما يعمل على زياده حجم الائتمان، هذا بالإضافة الى رفع ثقة الافراد بالعملة الجديدة بعد استبدالها بالعملة السابقة ومن ثم اعتمادها كمخزن للقيمة وتحسين سعر صرف الدينار العراقي بالمقارنة مع العملات الاخرى ، الامر الذي ساهم في توجه اصحاب رؤوس الاموال نحو ايداع اموالهم في المصارف بهدف تجنب المصاعب التي ترافق عملية تبديل العملة (حياة عبد الرزاق حسين، ٢٠١٣: ١٨٧)، كل ذلك كان له تأثير ايجابي في رفع حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف فقد ارتفع حجم الائتمان المصرفي الى (٤٥٨٧٤٥٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو (٣٣,٠)، كما ان لتحسن

الوضع الاقتصادي في البلد وما شهده من استقرار امني وارتفاع في حجم الودائع المصرفية و زيادة رؤوس الاموال والموجودات النقدية على اثر الزيادة في اعداد المصارف كان له الدور البارز في توسع حجم الائتمان المصرفي .

جدول (١) الائتمان المصرفي بحسب النوع (الائتمان النقدي والتعهدي)

السنة	الائتمان المصرفي	معدل نموه	الائتمان النقدي	معدل نموه	الائتمان التعهدي	معدل نموه
٢٠٠٤	٨٢٤٦٧٣	-----	٨٢٤٦٧٣	-----	-----	-----
٢٠٠٥	١٧١٧٤٥٠	١٠٨,٢٥	١٧١٧٤٥٠	١٠٨,٢٥	-----	-----
٢٠٠٦	٢٦٦٤٨٩٨	٥٥,١٦	٢٦٦٤٨٩٨	٥٥,١٦	-----	-----
٢٠٠٧	٣٤٥٩٠٢٠	٢٩,٧٩	٣٤٥٩٠٢٠	٢٩,٧٩	-----	-----
٢٠٠٨	٤٥٨٧٤٥٤	٣٢,٦٢	٤٥٨٧٤٥٤	٣٢,٦٢	-----	-----
٢٠٠٩	٥١٧٦١٩٠٧	١٠,٢٤,٣٣	٥٦٩٠٠٦٢	٢٤,٠٣	٤٦٠٧١٨٤٥	-----
٢٠١٠	٥١٥١٢٤٤١	(٠,٤٨)	١١٧٢١٥٣٥	١٠,٦,٠٠	٣٩٧٩٠٩٠٦	(١٣,٦٣)
٢٠١١	٥٩٣٧٦٥٣٠	١٥,٢٦	٢٠٣٤٤٠٧٦	٧٣,٥٦	٣٩٠٣٢٤٦١	(١,٩٠)
٢٠١٢	٧٢٦١٢٨٧٨	٢٢,٢٩	٢٨٤٣٨٦٨٨	٣٩,٧٨	٤٤١٧٤١٩٠	١٣,١٧
٢٠١٣	٨٣٦١٩٠٣٧	١٥,١٥	٢٩٩٥٢٠١٢	٥,٣٢	٥٣٦٦٧٠٢٥	٢١,٤٨
٢٠١٤	٨٥٠٣١٤٦٠	١,٦٨	٣٤١٢٣٠٦٧	١٣,٩٢	٥٠٩٠٨٣٩٣	(٥,١٤)
٢٠١٥	٧٧٢٨٥٨٤٠	(٩,١٠)	٣٦٧٥٢٦٨٦	٧,٧٠	٤٠٥٣٣١٥٤	(٢٠,٣٨)
٢٠١٦	٧٠٤٦١٧٣٠	(٨,٨٢)	٣٧١٨٠١٢٣	١,١٦	٣٣٢٨١٦٠٧	(١٧,٨٩)
٢٠١٧	٦٥٦٠٤٢٠٧	(٦,٨٩)	٣٧٩٥٢٨٢٩	٢,٠٧	٢٧٦٥١٣٧٨	(١٦,٩)
٢٠١٨	٦٣٨٣٢٥٨٠	(٢,٧)	٣٨٤٨٦٩٤٧	١,٤٠	٢٥٣٣٦٦٣٣	(٨,٣٧)
٢٠١٩	٦٧٣٢٢٣٣٣	٥,٤٦	٤٢٠٥٢٥١١	٩,٢٦	٢٥٢٦٩٨٢٢	(٠,٢٦)

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

ارتفع بعد ذلك معدل نمو الائتمان المصرفي وبصورة ملحوظة في عام ٢٠٠٩ ليصل الى (١٠,٢٤) على اثر القيام بمنح التسهيلات المصرفية غير المباشرة (الائتمان التعهدي) وما كان يشكله من نسبة كبيرة والتي تقدر بحوالي (٨٩%) من اجمالي حجم الائتمان المصرفي اذ بلغ (٤٦٠٧١٨٤٥) مليون دينار، و اما المتبقي فيرجع الى الائتمان النقدي الذي شهد هو الاخر ارتفاعا في معدل النمو وبمقدار (٠,٢٤) بعد ان بلغ (٥٦٩٠٠٦٢) مليون دينار مشكل نسبة قدرها (١١%) ولكن هذا الارتفاع كان بصورة اقل مما هو عليه في عام ٢٠٠٨ وذلك على اثر الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) والتي تركت اثرها على الوضع المالي للبلد والتي تصنف كواحدة من أسوء الازمات ذلك لانتشار تبعاتها على مختلف انحاء العالم ، وبما ان العراق يصنف على انه احد البلدان المعتمدة وبنسبة كبيرة

على حجم الايراد النفطي في عملية التمويل للموازنة العامة لذا كان للانهياء في قيم العملات لتلك الدول تبعا لهذه الازمة السبب في تغيير حجم الطلب العالمي على كميات النفط الخام الامر الذي اثر وبشكل سلبي على حجم الايرادات النفطية العراقية ومن ثم انخفاض وتراجع حجم العملات الأجنبية لدى البلد (زينب احمد محمد، ٢٠١٤: ٢٤٣)، انخفض بعد ذلك معدل النمو السنوي للاتئمان المصرفي بشكل طفيف في عام ٢٠١٠ بعد ان تراجع الائئمان المصرفي الى (٥١٥١٢٤٤١) ليحقق معدل نمو سالب بلغ (٠,٠٠٤٨) ولكن هذا لم يمنع الائئمان النقدي من استعادة نشاطه بعد ان قام برفع مستوى الصادرات النفطية وزيادة حجم الايرادات ليصل حجم الائئمان النقدي الى (١١٧٢١٥٣٥) مليون دينار في عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو موجب بلغ (١,٠٦) مقابل تراجع في حجم الائئمان التعهدي الذي وصل الى (٣٩٧٩٠٩٠٦) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٠,١٣) . استمر بعد ذلك الائئمان المصرفي بالارتفاع حتى عام ٢٠١٤ والذي وصل فيه الى (٨٥٠٣١٤٦٠) مليون دينار وذلك على اثر التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي نتيجة لزيادة اعداد المصارف وتوفر رؤوس الاموال بنسب كبيره ورفع حجم الودائع في تلك المصارف ، مما ادى الى رفع حجم الودائع بعد قيام المصارف بعمليات منح القروض والسلف الاستهلاكية للمواطنين ليشكل فيها الائئمان النقدي ما نسبته (٤٠%) من اجمالي الائئمان المصرفي بعد ان بلغ (٣٤١٢٣٠٦٧) مليون دينار واما الائئمان التعهدي فقد شكل نسبته (٦٠%) بعد ان بلغ (٥٠٩٠٨٣٩٣) مليون دينار على الرغم من تسجيله معدل نمو سالب ، شهد بعد ذلك الائئمان المصرفي انخفاضا ملحوظا خلال السنوات اللاحقة على اثر الاحداث التي شهدتها البلاد من سيطرة لعصابات داعش الإرهابية على بعض المحافظات العراقية، بالإضافة الى الانخفاض الذي شهدته اسعار النفط والارتفاع في حجم الكميات المسحوبة من اموال الافراد الموجودة لدى المصارف بسبب تخوفهم من الاوضاع المتردية في البلاد وكذلك هجرة مجموعة كبيرة منهم الى الخارج ، الامر الذي كان له تأثير سلبي على حجم الكتلة النقدية في عموم العراق وتعطيل دور العمل المصرفي، اذ انخفض حجم الائئمان المصرفي الى (٧٠٤٦١٧٣٠) مليون دينار في عام ٢٠١٦ بلغ فيه الائئمان النقدي (٣٧١٨٠١٢٣) مليون دينار وبنسبه بلغت (٥٢%) من اجمالي الائئمان المصرفي اما الائئمان التعهدي فقد شكل نسبة (٤٨%) بعد ان بلغ (٣٣٢٨١٦٠٧) مليون دينار، استمر بعد ذلك بالانخفاض حتى عام ٢٠١٨ ليصل الى (٦٣٨٣٢٥٨٠) مليون دينار، الا انه عاد للارتفاع مجددا في عام ٢٠١٩ ليصل الى (٦٧٣٢٢٣٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٥,٤٦) شكل فيه الائئمان النقدي نسبه (٦٢%) من اجمالي الائئمان المصرفي بعد ان بلغ (٤٢٠٥٢٥١١) مليون دينار والائئمان التعهدي (٢٥٢٦٩٨٢٢) مليون دينار وبنسبه (٣٨%) .

كما يمكن القيام بتجزئة الائئمان النقدي والتعهدي الى عدة حسابات فرعية والتي تشمل على :
 أ- **الائئمان النقدي** : ويشتمل على حسابات (الأوراق التجارية المخصومة، القروض والسلف، الحساب المكشوف، ديون متأخرة التسديد) .

ب- الائتمان التعهدي: ويشتمل على حسابات (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية).

فمن خلال متابعة جدول (٢) نرى بأن حساب القروض والسلف كان يشكل النسبة الأكبر من اجمالي الائتمان النقدي ضمن فترة الدراسة فقد بلغت نسبته (٥٩%) من اجمالي الائتمان النقدي في عام ٢٠٠٤ بعد ان بلغ (٤٨٥٧٣٨) مليون دينار، اما بالنسبة للحساب المكشوف فقد بلغ (٢٩٧٧٣٩) مليون دينار وبنسبة (٣٦%) والاوراق التجارية المخصومة بلغت قيمتها (٤١١٩٦) مليون دينار لتشكل نسبة (٥%)، استمر حساب القروض والسلف بأشغال النسبة الأكبر ليصل الى (٧٥%) في عام ٢٠٠٩ مقابل تراجع بالنسبة لمساهمة الحساب المكشوف الى (٢٣%) والاوراق التجارية المخصومة الى (٢%)، اما خلال عام ٢٠١٠ فقد تم اضافته حساب جديد الى اجمالي الائتمان النقدي هو حساب الديون متأخرة التسديد والذي شكله نسبة (٢%) من اجمالي الائتمان النقدي بعد ان بلغ (٢٧٤٤٧٧) مليون دينار مقابل سيطرة مستمرة لحساب القروض والسلف والتي شكلت نسبة (٨٢%) بعد ان بلغت (٩٧١١٤٥٢) مليون دينار، استمر الحال كما هو حتى نهاية المدة في عام ٢٠١٩ لتصل الى (٣٥٤١٠٢٦٧) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٨٤%) اما ديون متأخرة التسديد فقد شكلت (١٠%) والحساب المكشوف (٥%) والاوراق التجارية المخصومة (١%).

جدول (٢) الائتمان النقدي والتعهدي بحسب الاجزاء لكل نوع

السنة	الائتمان النقدي					الائتمان التعهدي
	الحساب المكشوف	اوراق تجارية مخصومة	قروض وسلف	ديون متأخرة التسديد	خطابات الضمان	
٢٠٠٤	٢٩٧٧٣٩	٤١١٩٦	٤٨٥٧٣٨	-----	-----	-----
٢٠٠٥	٩٢٣١٥٢	٦٩٢٦٥	٧٢٥٠٣٣	-----	-----	-----
٢٠٠٦	١١٥٦٥٠٦	٦٩٥٣٢	١٤٣٨٨٦٠	-----	-----	-----
٢٠٠٧	١٣٣٦٣٠٩	٦٥٦١٣	٢٠٥٧٠٩٨	-----	-----	-----
٢٠٠٨	٩٥٠٠٧٤	٦٠٤٩٨	٣٥٧٦٩٢٢	-----	-----	-----
٢٠٠٩	١٣٠٢٩٠٦	٧٨٦١٧	٤٣٠٨٥٣٩	-----	١٨٧٦٢٠٠٨	٢٧٣٠٩٨٣٧
٢٠١٠	١٦١٣٢٧٩	١٢٢٣٢٧	٩٧١١٤٥٢	٢٧٤٤٧٧	١١٧٧٥١٠٥	٢٨٠١٥٨٠١
٢٠١١	٤٤٠١٢١٢	١٩٣٥٠٦	١٥٢٩٠٠٥٣	٤٥٩٣٠٥	٨٨٥٦٥٠٤	٣٠١٧٥٩٥٧
٢٠١٢	٤٨٩٩١٢٥	١٩١٣٥٧	٢٢٨٥٠٣٣٦	٤٩٧٨٧٠	١٢٧٨٨٨٦٤	٣١٣٨٥٣٢٦
٢٠١٣	٣٠٧٥٠٦١	١٨١٩٢٧	٢٤٧٠٠٥٦٩	١٩٩٤٤٥٩	١٥٤٣١١٧١	٣٨٢٣٥٨٥٤
٢٠١٤	٣٣٨١٠٨٩	١٨٥٣١٠	٢٨١٩٥٥٣٥	٢٣٦١١٣٣	١٦٣٢٢٢٢٢	٣٤٥٨٦١٧١
٢٠١٥	٣٢٢١٩٧٣	١٥٣٨٥٨	٣٠٢٩٧٢٠٢	٣٠٧٩٦٥٣	١٦٦٣٠٩٣٣	٢٣٩٠٢٢٢١
٢٠١٦	٣٠٦٧٢٦٣	١٥٤٠٣٣	٣٠٦١٢٣٣٧	٣٣٤٦٤٩٠	١٤٣٣٠٤٩٨	١٨٩٥١١٠٩
٢٠١٧	٢٣٤٩٨٠٣	٢٩٥٤٠٥	٣٠٩٦٧٠٥٣	٤٣٤٠٥٦٨	١٢٠٥٤٠٤٦	١٥٥٩٧٣٣٢

١٤٩٤٤٤٣٦	١٠٣٩٢١٩٧	٤٨٨٠٦٢٨	٣١١٢٨٥٩٦	٢٨٣٩١٢	٢١٩٣٨١١	٢٠١٨
١٥٦٥٥٠٨٥	٩٦١٤٧٣٧	٤١٤٧٥٢٧	٣٥٤١٠٢٦٧	٨٥٩٦٢	٢٤٠٨٧٥٥	٢٠١٩

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

اما بالنسبة للائتمان التعهدي فانه اشتمل على حسابين رئيسيين هما (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) شكل فيها حساب الاعتمادات المستندية النسبة الاكبر ضمن مدة الدراسة فقد بلغت نسبه مساهمته (٥٩%) من اجمالي الائتمان التعهدي في عام ٢٠٠٩ بعد ان بلغت قيمته(٢٧٣٠٩٨٣٧) مليون دينار، اما بالنسبة لخطابات الضمان فقد شكلت نسبه(٤١%) بعد ان بلغت قيمتها(١٨٧٦٢٠٠٨) مليون دينار، ارتفعت بعد ذلك نسبة الاعتمادات المستندية وبشكل ملحوظ في عام ٢٠١١ لتصل الى(٧٧%) بعد ان بلغت قيمتها(٣٠١٧٥٩٥٧) مليون دينار مقابل انخفاض في نسبة مساهمة خطابات الضمان التي بلغت(٢٣%) لتصل الى(٨٨٥٦٥٠٤) ، استمر الائتمان التعهدي في الارتفاع حتى عام ٢٠١٤ الذي شهد تراجع وبمعدل نمو سالب بلغ (٥,١٤) والذي جاء عن تراجع في حجم الاعتمادات المستندية التي بلغت (٣٤٥٨٦١٧١) مليون دينار بالإضافة الى تراجع في حجم خطابات الضمان والتي بلغت(١٦٣٢٢٢٢٢) مليون دينار، استمر هذا التراجع لكلا القسمين حتى نهاية المدة عام ٢٠١٩ بعد ان بلغ حجم الائتمان التعهدي(٢٥٢٦٩٨٢٢) مليون دينار منها(١٥٦٦٥٠٨٥) مليون دينار اعتمادات مستنديه ونسبه (٦٢%) والمتبقي يمثل خطابات الضمان والتي بلغت(٩٦١٤٧٣٧) مليون دينار.

المبحث الثاني :- تحليل تطور مؤشر النمو الاقتصادي وعلاقته بالائتمان المصرفي

في العراق للمدة (٢٠١٩ - ٢٠٠٤)

تحليل تطور مؤشر النمو الاقتصادي :- ان النمو الاقتصادي يعد احد اهم الاهداف الرئيسية التي تسعى كل من المنظمات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية الى تحقيقه، ويمكننا ان نقف على مستويات النمو الاقتصادي في العراق من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية والتي من ابرزها الناتج المحلي الاجمالي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، اذ يمثل الناتج المحلي الاجمالي "مجموع ما يتم انتاجه من سلع وخدمات من قبل الافراد المقيمين في البلاد فهو يمثل القيمة السوقية لتلقي السلع والخدمات في بلد ما ضمن فترة زمنية محددة"، فمن خلال بيانات جدول(٣) نلاحظ ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من(٥٣٢٣٥٣٩٠)مليون دينار في عام ٢٠٠٤ الى(١١١٤٥٥٨١٣)مليون دينار في عام ٢٠٠٧ وذلك على اثر الارتفاع في حجم الانتاج بالنسبة للقطاع النفطي الذي ارتفع سعره الى مستويات كبيرة في الاسواق العالمية، فقد ارتفع من(٣٦,٥٥) دولار امريكي للبرميل الواحد في عام ٢٠٠٤ الى(٦٩,٠٨) دولار في عام ٢٠٠٧ كما ان حجم التصدير هو الاخر شهد

ارتفاع ملحوظ لاسيما بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي فقد ارتفع من (١,٢٢٥) مليون برميل في عام ٢٠٠٤ الى (١,٦٠٠) مليون برميل في عام ٢٠٠٧ (روبن ميلز، ٢٠١٨: ٥٨)، وهذا بمجملة ادى الى حصول النمو في القطاعات الخدمية الحكومية ولما تتركه هذه القطاعات من اهمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على اعتباره يشمل الأنشطة الحيوية بالنسبة للقطاعات الخدمية الإنتاجية وذات الفاعلية العالية كالتجارة والسياحة وغيرها من القطاعات الاخرى، ارتفع بعد ذلك الناتج المحلي الاجمالي الى (١٥٧٠٢٦٠٦٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو بلغ (٤٠,٨٨) وذلك على اثر الانخفاض في معدل التضخم وبصورة ملحوظة، كما ان لنجاح السياسة النقدية التي تم اتباعها من قبل البنك المركزي العراقي الاثر البارز في تحقيق الاستقرار بمستوى الاسعار وكذلك التحسن في اوضاع البلاد الأمنية، الا انه شهد انخفاضا في عام ٢٠٠٩ بعد ان بلغ (١٣٠٦٤٣٢٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٦,٨٠) وذلك على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية "ازمه الرهن العقاري" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الامر لتنتقل بعد ذلك على باقي دول العالم وبما فيها الدول المنتجة للنفط والتي يدخل العراق بضمنها، وهذا ما كان له اثر كبير في انخفاض اسعار النفط التي شهدت تراجع من (٩٤,٢٤٥) دولار للبرميل الواحد في عام ٢٠٠٨ الى (٦١,٠٦) دولار في عام ٢٠٠٩، اما خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) شهد الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو موجبة بعد ان حقق (٢١٧٣٢٧١٠٧) مليون دينار في عام ٢٠١١ وبمعدل نمو مرتفع بلغ (٣٤,٠٩) على اثر ارتفاع اسعار النفط عالميا وحجم الانتاج محليا بغية تحقيق استقرار سياسي نسبي في العراق بالرغم من عدم الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة نتيجة المشاكل الداخلية التي مرت بالبلاد وافرازاتها ليرتفع الى (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢) مليون دينار في عام ٢٠١٣، الا انه شهد تراجع مرة اخرى في عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ وذلك بعد الصدمتين المفاجئتين (الانخفاض الكبير بأسعار النفط العالمية وسيطرة عصابات داعش الإرهابية على مساحات كبيرة من الاراضي العراقية) الامر الذي ادى الى ايقاف العديد من المنشأة الاقتصادية عن العمل في تلك المناطق وبالتحديد النفطية منها لينخفض حجم الانتاج الى (١٩٤٦٨٠٩٧١,٨) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (٢٦,٩٢)، الا انه عاد للارتفاع مجددا وان كان ذلك بنسبه بسيطة في عام ٢٠١٦ بعد ان بلغ (١٩٦٩٢٤١٤٢) مليون دينار على اثر الارتفاعات البسيطة بأسعار النفط في السوق العالمية ليرتفع تدريجيا في الاعوام اللاحقة ولبصل الى (٢٦٦١٩٠٥٧١,٣) مليون دينار في عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو بلغ (٦,٠٢)، اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فلم يختلف كثيرا عن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فشهد هو الاخر تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة اذ ارتفع من (١٠١٨٤٥٢٦٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ الى (١١١٤٥٥٨١٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٧ الى (١٨٣٦١٦٢٥٢) مليون دينار في عام ٢٠١٥ ليلصل اخيرا الى (٢٢٢١٤١٢٣٠) مليون دينار في عام ٢٠١٩.

جدول (٣) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في الاقتصاد العراقي

السنة	GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو	GDP بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠٠٧	معدل النمو
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٩٠,٣	-----	١٠١٨٤٥٢٦٢	-----
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٠١٠,٢	٣٨,١٢	١٠٣٥٥١٤٠٣	١,٦٧
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨٠٠١,١	٢٩,٩٩	١٠٩٣٨٩٩٤١	٥,٦٣
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣,١	١٦,٦٠	١١١٤٥٥٨١٣	١,٨٨
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٨	١٢٠٦٢٦٥١٧	٨,٢٢
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٢١٨٧,١	(١٦,٨٠)	١٢٤٧٠٢٠٧٥	٣,٣٧
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٢٤,٠٥	١٣٢٦٨٧٠٢٩	٦,٤٠
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,٠٩	١٤٢٧٠٠٢١٧	٧,٥٤
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٦,٩٧	١٦٢٥٨٧٥٣٣	١٣,٩٣
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٦١	١٧٤٩٩٠١٧٥	٧,٦٢
٢٠١٤	٢٦٦٤٢٠٣٨٤,٥	(٢,٦١)	١٧٨٩٥١٤٠٧	٢,٢٦
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	(٢٦,٩٢)	١٨٣٦١٦٢٥٢	٢,٦٠
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١٥	٢٠٨٩٣٢١١٠	١٣,٧٨
٢٠١٧	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	١٤,٦٢	٢٠٥١٣٠٠٦٧	(١,٨١)
٢٠١٨	٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩	١١,٢٢	٢١٠٥٣٢٨٨٧	٢,٦٣
٢٠١٩	٢٦٦١٩٠٥٧١,٣	٦,٠٢	٢٢٢١٤١٢٣٠	٥,٥١

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، المجموعات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة

اثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي:- ان للمصارف دور كبير في التأثير على الاقتصاد الوطني فهي تقوم بتعبئة المدخرات لدى الافراد ذوي الفائض المالي لتعيد توظيفها مرة اخرى في الاقتصاد وذلك بتقديمها كقروض مصرفيه مختلفة الاشكال الى اصحاب العجز المالي ومختلفة الأجل فهناك القروض قصيرة الاجل والتي في الغالب تكون قروض استهلاكيه وقروض طويلة الاجل التي توجه في الغالب لتمويل المشاريع الاستثمارية. ان الوساطة المالية المصرفية تعد من اهم وظائف المصارف اذ تشكل وظيفه الإقراض دور اساسي وفعال للبنوك من الناحية الربحية وللاقتصاد من حيث دعم النشاطات الاقتصادية فمتى ما كان تأخر عوائد الاستثمار ضمن مدة الدورة الاقتصادية والتباعد في حجم استرداد الموارد والذي من خلاله يتم دفع النفقات بغيه اللجوء الى الاقتراض بهدف تنشيط الانتاج و توسعه او ضمن فتره انشاء مشاريع استثماريه جديدة ، وبالتالي فان القروض الممنوحة من قبل المصارف عند

توجيهها بصورة صحيحة الى المشاريع الاستثمارية فأنها ستعمل على المساهمة في دعم الاستثمار المحلي وتنشيط الاقتصاد ودفع حركه عجله النمو الاقتصادي نحو الامام ، وبالتالي فأنا نستنتج مما تقدم بان القروض المصرفية تشكل دور كبير في عملية اعاده تمويل الاقتصاد وتنشيط الاستثمار وبالتالي يبرز حجم المساهمة بالنسبة للقروض في دعم النمو الاقتصادي. لقد قام الاقتصادي الانجليزي ادم سميث باستحداث دور البنوك بتمويل الاقتصاد في عام ١٧٦٧ خلال تحليله لدور القروض المصرفية في عملية تمويل الانتاج وتراكم راس المال في المدى الطويل، كما ركز على الاستثمار في المدى الطويل باعتباره من الوظائف الأساسية للمصارف، اما بالنسبة للاقتصادي جوزيف شومبيتر فقد اشار في مؤلفه " نظريات التنمية الاقتصادية" في عام ١٩١١ الى اتجاه جديد للنظريات المصرفية اذا اشار الى ان الوساطة المالية يمكنها ان تدفع النمو نحو الامام في حال توفر مجموعه الشروط والتي من ابرزها:- " وجود ادخار عام حتى وان كان ذو نسبة ليست بالكبيرة، يجب تحديد حجم الاحتياجات لدى المؤسسة، يجب توجيه الادخارات باتجاه المؤسسة يجب تيسير المخاطر عن طريق التوزيع المناسب والملائم للأصول "، ومن ثم فان هذه الشروط ستبين لنا رؤيه واضحه حول طبيعة النظام المصرفي ونوعه والذي يكون قادر على عملية الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. كما اشار شومبيتر الى ان القطاع المالي يسهم في زياده معدلات النمو الاقتصادي بواسطه تقديم الائتمان الى المشاريع وتنشيط الاستثمار ومن ثم يؤدي ذلك الى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي ،ومن خلال ذلك نلاحظ وجود العلاقة الترابطية الغير مباشرة وذات الاثر الموجب بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

(Khan, M.S.& Senhadji,2000:47)

يضاف الى ذلك ان مؤسسات الائتمان تعمل على تحقيق الوساطة المالية من خلال قيامها بالتوافق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فهناك القطاعات التي تمتاز بتحقيقها فائضا ماليا وقطاعات اخرى فأنها تمتاز بكونها تعاني من العجز المالي، اذ ان النظام الائتماني ذو الفاعلية العالية يعمل على المساهمة في الحد من عمليات الاعتماد على التمويل الخارجي والذي بدوره يؤدي الى التأثير وبصوره كبيره على قيمه العملة المحلية. قام بعد ذلك شومبيتر في عام ١٩٣٤بالاشارة الى ان الوسطاء الماليين يقومون بزيادة وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق القيام بعملية جمع واعاده التوجيه للأموال باتجاه المشاريع الابتكارية بالإضافة الى وظيفة الائتمان الأساسية والذي تكمن بقيام اصحاب المشاريع بشراء منتجات يرغبون في الحصول عليها بهدف ممارسة وظائفهم عن طريق الطلب على المنتجين والذي يؤدي الى اجبار النظام الاقتصادي بفتح قنوات جديدة(J.Ashumpeter,1934:108). ان الائتمان يؤثر في النمو الاقتصادي عبر التوسع بتقديم الائتمان للمستهلكين مما يشجعهم على الاقتراض والانطلاق باتجاه الاستثمار بصورة اكبر من السابق، كما ان ارتفاع حجم الاستهلاك والاستثمار سيعمل على خلق فرص عمل جديده الامر الذي يؤدي ارتفاع معدلات النمو في الدخل والارباح ومن ثم زياده النمو الاقتصادي، لذلك لا بد من ان يكون هنالك سياسات اقتصاديه مرسومه تمتاز بالمرونة مثل " تفعيل عمليات

الخصخصة في القطاع المصرفي وتحفيزه بغية زيادة استهلاك السلع التي يعمل الاقتصاد على انتاجها، كما ان عمليات التنمية في القطاع المالي يمكن ان ترفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق قيامها بزياده الادخالات وكذلك محاولتها القيام بتحسين كفاءة تخصيص الاموال المتاحة من اجل الاقراض وتعزيز عمليه تراكم راس المال". لقد اشار شومبيتر الى ان النمو الاقتصادي يتوقف على عاملين اساسيين هما المنظم والائتمان المصرفي والذي يعمل على تقديم كافة الامكانيات بغية التجدد والابتكار بالنسبة للمنظم، فهو يعطي المنظم اهميه خاصه على اعتباره المفتاح الرئيسي في عملية التنمية والمحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والنمو ، ومن هنا يمكن ان نلاحظ اهمية الدور الذي يلعبه في القطاع المصرفي على اعتباره الممول الرئيسي للاستثمارات الإنتاجية والتي عن طريقها سيعمل على دفع التنمية الاقتصادية والنمو الى الامام، اما بالنسبة للاقتصادي بيجو (Pagano) فانه استنتج بان هناك ثلاث طرق يؤثر فيها القطاع المالي على التنمية الاقتصادية والنمو والتي تتمثل " بالقيام برفع انتاجيه الاستثمار، والقيام بعملية تقليل تكاليف المعاملات (والتي عن طريقها ترتفع قيم المدخرات)، والتحكم بالادخار عن طريق السيطرة على اسعار الفائدة " . ان للائتمان المصرفي دور فعال في النمو الاقتصادي والتنمية بالنسبة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، فالنمو الاقتصادي متمثلا بالنتائج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع الائتمان المصرفي اذ ان مع الزيادة بمنح الائتمان المصرفي وعمليات الاقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية في كل من الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي، اي ان الخدمات التي يمنحها المصرف تعمل على المساعدة في عملية تنفيذ المشاريع الإنتاجية والاستثمارية الامر الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي و الناتج القومي وبالتالي رفع مستوى النمو الاقتصادي (Mansoor maitah and etal, 2012:114)، كما ان مسالة توزيع الائتمان المصرفي حول القطاعات الاقتصادية التي تقوم بعملية الاقتراض القطاع الزراعي او الصناعي او التجاري او غيرها من القطاعات الاخرى فان ذلك يؤدي الى تحديد نوع القطاع الذي يكون متجه نحو حاله التوسع والانتعاش وايها متجه نحو الانكماش والكساد واي القطاعات يبقى ثابت على وضعه من دون اي تغيير، لذلك ومن اجل تحقيق التقدم في الاقتصاد ورفع مستوى الإنتاجية لابد من ان يكون هناك توازن في مستوى الإنتاجية لدى القطاعات الاقتصادية مختلفة والقيام بعملية دمج القروض بالإنتاج وتقديم التسهيلات ذات الحصص العادلة حول الملائمة لحجم الانتاج بالنسبة لجميع القطاعات بالإضافة الى تحديد اي مسار للائتمان المصرفي من الممكن ان يحقق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان ليس كل نمو في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى تحقيق التنمية المطلوبة فقد يكون هناك تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي من دون ان يقابله استعادة لغالبية طبقات المجتمع لابل انه قد يحقق خسائر لهم على اثر الارتفاع في المستوى العام لأسعار المصاحب لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي هنا سيستفاد جزء بسيط من افراد المجتمع.

(صالح مفتاح، ٢٠٠٥: ١٨١)

وبالتالي فهو يؤكد على ان حجم القروض المصرفية التي يتم منحها من قبل الجهاز المصرفي خلال فترة زمنية معينة يعتبر كمؤشر مهم يوضح حجم ومقدار النشاط الاقتصادي، اذ ان القيام برفع حجم الائتمان المصرفي يشير الى عملية التوسع الاقتصادي والنقدي وهو ما يكون مناسب ومقدار التوازن الاقتصادي العام، لذا فان القروض المصرفية تعد احد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي(ابراهيم حامد الشاذلي، ٢٠١٧: ٢٨)، فمن خلال متابعة جدول (٤) نلاحظ مستوى العلاقة الترابطية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي متمثل بالنتائج المحلي الاجمالي اذ انه مع ارتفاع حجم الائتمان المصرفي من (٨٢٤٦٧٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ الى (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو موجب بلغ (١٠٨,٢٥) فقد تبع ذلك ارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (٥٣٢٣٥٣٩٠,٣) مليون دينار الى (٧٣٥٣٣٠١٠,٢) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٣٨,١٢) وكذلك ارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من (١٠١٨٤٥٢٦٢) مليون دينار الى (١٠٣٥٥١٤٠٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١,٦٧) ، ارتفع بعد ذلك حجم الائتمان المصرفي بشكل تدريجي ليصل الى (٤٥٨٧٤٥٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ مع ارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بعد ان بلغ كل منهما (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) مليون دينار و(١٢٠٦٢٦٥١٧) مليون دينار على التوالي ، ارتفع بعد ذلك الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٩ مقابل تراجع في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بعد ان حقق معدل نمو سالب بلغ (١٦,٨٠) ، ليستمر بعد ذلك الارتفاع في كل من الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حتى عام ٢٠١٤ الذي شهد تراجع في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليصل الى (٢٦٦٤٢٠٣٨٤,٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٢,٦١)، انخفض بعد ذلك حجم الائتمان المصرفي الى (٧٧٢٨٥٨٤٠) مليون دينار في عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سالب بلغ (٩,١٠) ليتبعه انخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بعد ان بلغ (١٩٤٦٨٠٩٧١,٨) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٢٦,٩٢) اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فقد شهد ارتفاعا وبمعدل نمو موجب بلغ (٢,٦٠) ، استمر حجم الائتمان المصرفي بالانخفاض وبمعدلات نمو سالبة حتى عام ٢٠١٩ الذي كان قد ارتفع فيه الى (٦٧٣٢٢٣٣٣) مليون دينار ليحقق معدل نمو موجب بلغ (٥,٤٦) اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة فقد شهدا معدلات نمو موجبة حتى نهاية الفترة ليصلا الى (٢٦٦١٩٠٥٧١,٣) مليون دينار و (٢٢٢١٤١٢٣٠) مليون دينار على التوالي .

جدول (٤) علاقة الائتمان المصرفي بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية

السنة	الائتمان المصرفي	معدل النمو	GDP بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠٠٧	معدل النمو	GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو
٢٠٠٤	٨٢٤٦٧٣	-----	١٠١٨٤٥٢٦٢	-----	٥٣٢٣٥٣٩٠,٣	-----
٢٠٠٥	١٧١٧٤٥٠	١٠٨,٢٥	١٠٣٥٥١٤٠٣	١,٦٧	٧٣٥٣٣٠١٠,٢	٣٨,١٢
٢٠٠٦	٢٦٦٤٨٩٨	٥٥,١٦	١٠٩٣٨٩٩٤١	٥,٦٣	٩٥٥٨٨٠٠١,١	٢٩,٩٩
٢٠٠٧	٣٤٥٩٠٢٠	٢٩,٧٩	١١١٤٥٥٨١٣	١,٨٨	١١١٤٥٥٨١٣,١	١٦,٦٠
٢٠٠٨	٤٥٨٧٤٥٤	٣٢,٦٢	١٢٠٦٢٦٥١٧	٨,٢٢	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٨
٢٠٠٩	٥١٧٦١٩٠٧	١٠٢٤,٣٣	١٢٤٧٠٢٠٧٥	٣,٣٧	١٣٠٦٤٢١٨٧,١	(١٦,٨٠)
٢٠١٠	٥١٥١٢٤٤١	(٠,٤٨)	١٣٢٦٨٧٠٢٩	٦,٤٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٢٤,٠٥
٢٠١١	٥٩٣٧٦٥٣٠	١٥,٢٦	١٤٢٧٠٠٢١٧	٧,٥٤	٢١٧٣٢٧١٠٧,٤	٣٤,٠٩
٢٠١٢	٧٢٦١٢٨٧٨	٢٢,٢٩	١٦٢٥٨٧٥٣٣	١٣,٩٣	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٦,٩٧
٢٠١٣	٨٣٦١٩٠٣٧	١٥,١٥	١٧٤٩٩٠١٧٥	٧,٦٢	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٦١
٢٠١٤	٨٥٠٣١٤٦٠	١,٦٨	١٧٨٩٥١٤٠٧	٢,٢٦	٢٦٦٤٢٠٣٨٤,٥	(٢,٦١)
٢٠١٥	٧٧٢٨٥٨٤٠	(٩,١٠)	١٨٣٦١٦٢٥٢	٢,٦٠	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	(٢٦,٩٢)
٢٠١٦	٧٠٤٦١٧٣٠	(٨,٨٢)	٢٠٨٩٣٢١١٠	١٣,٧٨	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	١,١٥
٢٠١٧	٦٥٦٠٤٢٠٧	(٦,٨٩)	٢٠٥١٣٠٠٦٧	(١,٨١)	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	١٤,٦٢
٢٠١٨	٦٣٨٣٢٥٨٠	(٢,٧)	٢١٠٥٣٢٨٨٧	٢,٦٣	٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩	١١,٢٢
٢٠١٩	٦٧٣٢٢٣٣٣	٥,٤٦	٢٢٢١٤١٢٣٠	٥,٥١	٢٦٦١٩٠٥٧١,٣	٦,٠٢

المصدر :- المصدر :- البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، المجموعات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة

المبحث الثالث:- قياس اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي

أولاً:- توصيف الانموذج القياسي: - تعد النماذج القياسية أحد أهم أدوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة اخرى. وأن المرحلة الأولى لدراسة أية ظاهرة اقتصادية دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج (وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، ٢٠٠٣: ٢١)، وتتضمن الخطوات الآتية:

أ- **بناء هيكل النموذج:**النموذج يقوم على قياس اثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، لذا تم اعتماد سلسلة ربعية وتم استخدام الاساليب الكمية الحديثة كأستقرارية المتغيرات ومنهجية التكامل المشترك بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

ب- **تحديد متغيرات النموذج :** لقد تم أستخدام الائتمان المصرفي الذي يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في مسارها الزمني على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وذلك بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية، فضلاً عن طروحات بعض المدارس الاقتصادية وما استخدمته الدراسات النظرية الحديثة وهي على النحو الآتي :-

❖ **المتغير التابع : Dependent Variable :-** وهو متغير تتحدد قيمته من داخل النموذج وتسمى ايضاً بالمتغير الداخلي (Endogenous variable) ويتضمن النموذج المقدر في هذه الدراسة متغيراً تابع هو الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

❖ **المتغيرات المستقلة: Independent variables :-** هي متغيرات تتحدد بقوى من خارج النموذج تسمى بالمتغيرات الخارجية (Exogenous variables)، وهي مؤشر الائتمان المصرفي. ومن اجل أثبات أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تم تشخيص المتغيرات المشار إليها في الجدول (٥) للمشاهدات ربع سنوية من (٢٠٠٤-٢٠١٩) واعتماداً على ما أفرزه الجانب التحليلي من الدراسة بوجود المتغيرات والتي يمكن توصيفها: -

جدول (٥) توصيف المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الأنموذج القياسي

Variable type	Symbol variable	متغيرات الأنموذج	ت
Independent	BCR	الائتمان المصرفي	1
Dependent	GDP	الناتج المحلي الاجمالي	2

- المصدر من عمل الباحث .

ج- **الصيغة القياسية للنموذج :-** لغرض تحديد الشكل الرياضي والمعادلة التي يحتويها الأنموذج، ولغرض أثبات أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تم تشخيص المتغيرات المشار إليها في الجدول (٥) في الانموذج الرياضي التالي: $GDP = a + \beta 1BCR + UT$ حيث ان :-

a: الحد الثابت **B1:** المعلمة **UT:** حد الخطأ **GDP:** الناتج المحلي الإجمالي **BCR:** الائتمان المصرفي **ثانياً :- أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي :-**

أ- **أختبار السكون (جذر الوحدة) : Stability Tests (root unit) :-** بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية تم استخدام طريقة أو اختبار ديكي- فولر الموسع ADF لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج الموضحة بجدول (٦) لاختبار (ADF) الى ان:

١- أن السلسلة الزمنية لمتغير النموذج المستقل الائتمان المصرفي (BCR) مستقر بالفرق الاول.

٢- أن المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد استقر عند الفرق الأول.

وبما ان الاستقرار كانت بالنسبة للمتغير المستقل والمتغير التابع عند الفرق الاول لذلك سوف نعمل على تطبيق أنموذج (VAR) .

جدول (٦) نتائج اختبار السكون (ديكي - فولر الموسع ADF)

حالة السكون	بدون	ثابت + اتجاه عام	حد ثابت	الاختبار	المتغيرات
غير ساكنة	-٠,٠٠٨	١,٦٥٧-	-١,٦٦٥	ADF	BCR في المستوى
	٠,٦٤٩٨	٠,٧٥٧٥	٠,٤٤٨١	الاحتمالية	
ساكنة	٢,٦٣٢٢	-٢,٩٢٩٤	-٢,٧٩٦	ADF	BCR في الفرق الاول
	-	٠,١٦١١	٠,٠٦٤	الاحتمالية	
غير ساكنة	٢,٣٤٢٥	-٣,١٥٢٩	٠,٠٨٨٤	ADF	GDP في المستوى
	٠,٩٩٥٦	٠,١٠٤١	٠,٩٦٢٢	الاحتمالية	
ساكنة	١,٨٤٩٩	-٣,٢١٣٤	٣,١٩٠٢	ADF	GDP في الفرق الاول
	-	٠,٠٩١٨	-	الاحتمالية	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ب- مدة الإبطاء المثلى في أنموذج VAR : قبل إجراء تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (٧) اذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكوارز (SC) ومعيار هانان-كوبن بصورة أساسية اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير :-
جدول (٧) اختبار مدة الإبطاء المثلى في أنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP BCR						
Exogenous variables: C						
Date: 09/22/22 Time: 19:09						
Sample: 2004Q1 2019Q4						
Included observations: 56						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2070.973	NA	4.87e+29	74.03476	74.10709	74.06280
1	-1798.515	515.7240	3.34e+25	64.44698	64.66398	64.53111
2	-1759.584	70.91062	9.61e+24*	63.19943*	63.56110*	63.33965*
3	-1757.922	2.908288	1.05e+25	63.28293	63.78927	63.47924
4	-1754.964	4.964710	1.09e+25	63.32016	63.97117	63.57255
5	-1748.846	9.833166*	1.01e+25	63.24450	64.04018	63.55298

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

بالاعتماد على معيار (AIC) ومعيار سكوارز (SC) ومعيار هانان- كوين تم تحديد العدد الأمثل لمدد الابطاء، ويلاحظ ان اقل قيمة تحققت عند مستوى التباطؤ الخامس. نأتي الان لتقدير نموذج (VAR) للمتغيرات المدروسة. بما أن عدد التأخيرات الواجب إدخالها في النموذج هي $p=2$ فالنموذج الكامل هو $(VAR = P) (VAR=2)$.

ج- جودة النموذج القياسي:-

١- التحليل الإحصائي:- من نتائج اختبار الـ VAR في الجدول (٨) حددت المعادلة الثانية كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار AIC و Likelihood إذ حقق معيار AIC أدنى قيمة له بين المعادلات بلغت نحو (31.05677) واكبر قيمة من بين المعادلات بالنسبة لمعيار Likelihood ، إذ بلغت (-911.1747) وهنا يلحظ ان قيمة R2 بلغت (٩٩,٥%) أي ان التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت ان تفسر ما قيمته (٩٩,٥%) من التغيرات الحاصلة في النموذج، وان ما مقداره (١,٥%) تعود الى تغيرات من خارج النموذج. اما قيمة (F) المحتسبة والبالغة (3022.523) فهي أعلى من قيمة (F) الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج ككل.

جدول (٨) تقدير أنموذج VAR

Vector Autoregression Estimates			
Date: 09/22/22 Time: 19:11			
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1			
Included observations: 59 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	GDP	BCR	
GDP(-1)	1.656276 (0.10111) [16.3808]	0.183880 (0.16503) [1.11420]	
GDP(-2)	-0.665156 (0.09997) [-6.65331]	-0.174160 (0.16318) [-1.06730]	
BCR(-1)	-0.003462 (0.05528) [-0.06263]	1.738558 (0.09022) [19.2699]	
BCR(-2)	0.017471 (0.05710) [0.30599]	-0.766323 (0.09319) [-8.22288]	
C	1424144. (981795.) [1.45055]	-231986.1 (1602492) [-0.14477]	
R-squared	0.995553	0.999006	

Adj. R-squared	0.995224	0.998933	
Sum sq. resids	2.39E+14	8.97E+13	
S.E. equation	2103072.	1288484.	
F-statistic	3022.523	13574.33	
Log likelihood	-940.0807	-911.1747	
Akaike AIC	32.03663	31.05677	
Schwarz SC	32.21270	31.23283	
Mean dependent	49874656	1.57E+08	
S.D. dependent	30431452	39443001	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

$$\text{GDP} = -231986.1 + 1.738558 \text{*** BCR}(-1)$$

٢- التحليل الاقتصادي: - يوضح الجدول (٨) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية VAR، وقد أظهرت معاملات المتغيرات التوضيحية انها معنوية احصائياً لتأثير الائتمان المصرفي (BCR) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وان هناك علاقة طردية ومطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية أي كلما زاد الائتمان المصرفي عمل ذلك الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. فضلاً عن انه مطابق لواقع الاقتصاد العراقي لان زيادة الائتمان المصرفي يعمل على زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

د- العلاقة السببية: - بعد الأخذ بنظر الاعتبار قيم f المحسوبة ومقارنتها مع الجدولية، وقيم الاحتمالية Probability، أظهرت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاهين بين الائتمان المصرفي (BCR) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) لان القيمة الاحتمالية هي اقل من ٥%.
جدول (٩) العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/22/22 Time: 19:12			
Sample: 2004Q1 2019Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BCR does not Granger Cause GDP	59	0.91908	0.4050
GDP does not Granger Cause BCR		0.75922	0.4730

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الاستنتاجات :-

- ١- للائتمان المصرفي دور كبير بإعادة تمويل الاقتصاد وتنشيط الاستثمار ودفع عجله النمو الاقتصادي نحو الامام، اذ ان التوسع بتقديم الائتمان للمستهلكين سيشجعهم على الاقتراض والتوجه نحو الاستثمار بصورة اكبر من السابق.
- ٢- ان ارتفاع حجم الاستهلاك والاستثمار سيعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي لرفع معدلات النمو في الدخل والارباح ومن ثم زياده النمو الاقتصادي.
- ٣- عند ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي على اثر زيادة معدلات الائتمان المصرفي فان ذلك سيعمل على زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة في المجتمع.
- ٤- تشير نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع الخاص باختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الى ان المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) مستقر بالفرق الاول، كما ان المتغير التابع (النمو الاقتصادي) هو ايضاً قد كان مستقر بالفرق الاول.
- ٥- تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل ضمن اطار منهجية (VAR) لمعاملات المتغيرات التوضيحية (الناتج المحلي الاجمالي) بان هناك تأثيراً طردياً ومعنوي احصائياً ومطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية

التوصيات :-

- ١- رفع كفاءة الاداء المصرفي وعصرنته وتطوير مهارات الموارد البشرية بإدخال الادوات الائتمانية والتكنولوجيا المصرفية الحديثة لمواكبة التطورات التي يشهدها النظام المصرفي العالمي، لذا لا بد من تواجد جهاز مصرفي يتلائم مع طبيعة الاقتصاد العراقي لتعزيز فعالية الاقتصاد بعملية تعبئة المدخرات والمساهمة بتمويل القطاعات الاقتصادية التي تعزز من مستويات النمو الاقتصادي .
- ٢- وضع استراتيجية رقابية مشددة للتمويل المقدم من المصارف للعملاء واجراء متابعة لهم سواء كانوا في حالة يسر او عسر مالي بوضع لجان متابعة لمراحل انجاز المشاريع وتوقيتات التسديد.
- ٣- العمل على تقليل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعات والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفاعلية المنخفضة وتوجيهه نحو القطاعات ذات الفاعلية المرتفعة لغرض تطويرها وكذلك الحد من مستويات التضخم المرتفعة والمحافظة على التوازن الاقتصادي للبلد ودعم التنوع الاقتصادي
- ٤- استحداث مؤسسات مالية ومراكز متخصصة مستقلة عن الجهاز المصرفي تهدف لدعم الائتمان المصرفي وتقوم بجمع المعلومات والبيانات المالية المرتبطة بالأفراد والشركات وتحليلها ونشرها
- ٥- تشجيع المستثمرين الحقيقيين بالاقتراض من خلال تقديم التسهيلات المصرفية وضمن كافة المستويات ومن ثم اجراء رقابة للمستفيدين.
- ٦- العمل على رسم خطط استراتيجية استثمارية تنموية تهدف الى محاولة دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تشجيع المصارف على القيام بتحسين سياستها الائتمانية وتوجيه الائتمان المصرفي نحو

المشاريع الاستثمارية والاحتياجات الضرورية وعدم التركيز على تمويل القروض الاستهلاكية والسعي نحو تفعيل السياسات التنموية وجذب الودائع.

المصادر :-

١. ابراهيم حامد الشاذلي، اثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٩٩ - ٢٠١٥)، أطروحة دكتوراه في فلسفه الاقتصاد، جامعه النيلين، كليه الاقتصاد بالسودان، ٢٠١٧.
٢. جوزيف دانيا وديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة : محمود حسن حسني، دار المريخ للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الرياض- السعودية، ٢٠١٤.
٣. حياة عبد الرزاق حسين، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعه القادسية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٣.
٤. خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم الطرد، ادارة العمليات المصرفية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان-الاردن ، ٢٠٠٦.
٥. روبن ميلز، مستقبل النفط العراقي، الطبعة الاولى، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٨.
٦. زينب احمد محمد، قياس وتحليل اثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعه بغداد، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠١٤.
٧. سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية - مصر، ٢٠١٠.
٨. صادق راشد الشمري، ادارة المصارف، دار الصفاء للطباعة والنشر، ط ١ ، الاردن، ٢٠١٥.
٩. صادق راشد الشمري، سياسة الاقراض وسبل تطورها في المصارف العراقية، مطبعة العزة للنشر، بغداد، ٢٠٠٦.
١٠. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥.
١١. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، مصر، ٢٠٠٣.
١٢. علي سعد محمود داود، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية - مصر، ٢٠١٢.
١٣. علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، منشورات جامعة دمشق - كلية الادارة والاقتصاد ، دمشق - سوريا ، ٢٠١١ .
١٤. فلاح حسن عداي و مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، ٢٠٠٦.

١٥. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاردن، ٢٠٠٤.
١٦. محمد كمال عفاتة، ادارة الائتمان المصرفي، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر، الاردن، ٢٠١٩.
١٧. هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ٢٠٠٩.
18. Bernanke,B.S. & Blinder,A.S. ,Credit Money and Aggregate Demandl, American Economic Review, May,1995.
19. Khan, M.S.,& Senhadji , A.Financial Development and Economic Growth : An overview . IMF Working Paper , WP, 00/209 ,December ,2000.
20. L.V.Chandler, The Economics of money and Banking ,N.Y.Happer ED, 1999.
21. Mansoor maitah and etal, The Utilizing of Financial Analysis in credit Decision in Palestinion commercial banks, Journal of money ,Investment and banking, No12, 2012.
22. Sharma, P., & Gounder,N. ,Determinants of bank credit in small open economies : The case of six Pacific Island Countries.Discussion Paper Finance ,Griffith Business Shool,Griffith University,No.2012-13.2012.
23. Shumpeter ,J.A (1934) .The theory of Economic Development combridge Mass,Harvard University Press .